



يبدو أن القادة الأتراك قد وضعوا أنفسهم في موقف صعب جداً وحشروا أنفسهم في الزاوية فيما يتعلق بالصراع الكردي، حيث يمكننا القول أن مصائب قوم عند قوم فوائد وهذه المرة المتطرفون هم المستفيدين الوحيدة من تجدد الصراع.

لقد بدأت عملية السلام التركية مع حزب العمال الكردستاني في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2013 وذلك بعد مضي أربع عقود تقريباً على هذا الصراع، حيث قدرت بعض الجهات أن ما يقارب 40 ألف روح زهقت.

وأخيراً وصلت عملية السلام بين الطرفين إلى نهاية الطريق وذلك عندما أعلن الرئيس التركي رجب طيب أوردوغان وفاتها رسمياً يوم الثلاثاء هذا الأسبوع، كما أشار أوردوغان إلى أن الحكومة التركية تنوى هذه الأيام إطلاق حملة ملاحقات قضائية ضد مؤيدو حزب الشعب الديمقراطي وقائده صلاح الدين دميرطاش.

ونتساءل كيف لأمر يبدو للجميع أن فيه فسحة من الأمل ينتهي بهذه الكارثة المفاجئة؟ والإجابة المختصرة على هذا التساؤل تكمن في ما شهدناه من الأعداد الكبيرة من جرائم القتل المتمعة والتي حدثت في شرق تركيا حيث بدأت عندما قتل 32 طالب من النشطاء اليساريين في حادث انفجار قنبلة في مدينة سروج وذلك أثناء توجههم إلى عين العرب، "كوباني"، في يوم الاثنين 20 يوليو 2015.

وبالنسبة لنشطاء حزب العمال الكردستاني فإنهم يتهمون حزب العدالة والتنمية التركي بدعم تنظيم "داعش" الأمر الذي ينفيه حزب العدالة وبشدة. وبناءً على ما حدث فإن حزب العمال الكردستاني يلقي باللوم على الحكومة التركية بشأن ما حدث وبالتالي بدأ بالانتقام عن طريق قتل أفراد الشرطة التركية. وبعد ذلك شهدت البلاد مقتل خمسة من أفراد الجيش والشرطة التركية على يد حزب العمال الكردستاني في تتبع سريع للأحداث. إن صبر الحكومة التركية حيال ما يجري بدأ ينفذ

وبالتالي بدأت ساعة الانتقام تدق على شكل غارات جوية متكررة ضد أهداف لحزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا وشمال العراق.

إن ما حدث قد أدى بدوره إلى نشوب اضطراب أمني واسع النطاق ومزيد من عمليات القتل وسط المناطق الجنوبية الشرقية في البلاد والتي تقطنها أغلبية كردية. كما أن ما أثار الفراق وبشكل كبير لدى الجميع هو عملية تفجير خط أنابيب البترول الواسطى بين كركوك واسكندون والبالغ طوله 960 كيلومتر والذي ينقل عبره الحصة الأكبر من البترول العراقي المصدر إلى الخارج، حيث تم تفجيره يوم الثلاثاء في الجانب التركي على الحدود التركية العراقية، كما قام متطرفون عراقيون بمهاجمة الخط في الماضي ولكن ذلك العمل بدا وكأنه بفعل أيادي كردية.

إن هذا التفسير هو التفسير المقبول لدى حلفاء تركيا من دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وتصر وزارة الخارجية بأنه ليس بمحض الصدفة أن تبدأ الغارات الجوية بعد ساعات من توقيع تركيا على اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية يسمح لها باستخدام قواعدها الجوية لشن غارات جوية ضد تنظيم "داعش" في شمال سوريا والعراق. وتقول الولايات المتحدة بأنها لا علم لها بأي شيء حيال هذه الغارات ولا أحد قام باستشارتها أو إعلامها بالأمر ولكن تركيا لديها الحق بمهاجمة الإرهابيين.

وعلى الرغم من الشكوك الموجودة لدى الصحفيين وحتى لدى الكوميديين على القنوات التلفزيونية إلا أن الإصرار الأمريكي على هذه النقطة يعكس مدى قلق الإدارة الأمريكية حيث أن إمكانية الوصول إلى القواعد التركية يعتبر مكسب كبير جداً في الحرب ضد "داعش" ليتم المخاطرة به. إن بعض الأتراك يقرون جنباً إلى جنب مع حزب الشعب الديمقراطي زاعمين بأن الحكومة التركية توجه ضربة جوية لحزب العمال الكردستاني وذلك من أجل أن تكون قادرة على الوصول إلى إجراء انتخابات مبكرة في الخريف القادم وذلك وسط دعم القوميين والذي من شأنه أن يؤدي إلى استعادة قوة الرئيس رجب طيب أوردوغان وحصوله على الأغلبية المطلقة من خلال التجمع.

إن أحد البنود الأساسية لمثل تلك الإستراتيجية في حال وجدت يتمثل في إقصاء حزب الشعوب الديمقراطي من الحصول على مقاعد في البرلمان في الدورة القادمة. وبموجب النظام الانتخابي فإن ذلك يعني حصول حزب العدالة والتنمية على العديد من المقاعد حيث يتكون البرلمان من ثلاثة أحزاب. إن النكسة التي تعرض لها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية كانت بسبب تفوق حزب الشعب الديمقراطي وفوزه بنسبة 13% من الأصوات وهي المرة الأولى التي يترشح فيها الحزب للانتخابات، جدير بالذكر أن هزيمة حزب العدالة والتنمية لم تكن هزيمة كاملة في شهر يونيو وذلك لحصوله على نسبة 41 بالمائة من الأصوات.

إن القرار الذي أعلنه الرئيس أردوغان مؤخراً والذي يتضمن رفع الحصانة الدبلوماسية عن برلمانيين من حزب الشعوب الديمقراطي ومقاضاتهم بتهمة دعم "الإرهاب" من شأنه أن يؤدي إلى جعل ذلك السيناريو هو الأقرب على الساحة. ومن المقرر أن يقوم البرلمان التركي بالتصويت على قرار رفع الحصانة الدبلوماسية عن صلاح الدين دميرطاش وهو زعيم حزب الشعب الديمقراطي اليساري الكردي، ولأنه لم يعترض على القرار فإن الخطوات تسير واثقة نحو تنفيذه. وكما حدث في السابق مع البرلمانيين الأكراد في تركيا فإنه وفي حال تم القبض عليه ومحاكمته فإن حزب الشعوب الديمقراطي قد يفقد وربما لسنوات الشخصية الوحيدة ذات الكاريزما لديه والتي تعتبر الصوت الأساسي الذي يتحدث باسمها. وفي عام 1994 شهدت تركيا ملاحقة قضائية مشابهة نتج عنها حبس عدد من البرلمانيين الأتراك من ذوي الأصول الكردية لعشر سنوات.

كل ذلك جعلنا نرى وبوضوح بأن تركيا في واقع الأمر تبحر هذه الأيام في مياه مضطربة وأن الفرصة التي أمامها تبدو

ضئيلة لكي تجد حل سياسي للصراعات التي تزلازل مقاطعاتها الشرقية. كما نشهد أيضاً مخاطر صراع طائفي ينشأ في تلك المنطقة حيث شهدت مدينة أرضروم في شرق تركيا والتي تميز بأنها مدينة محافظة، شهدت حادثة كانت الشرطة التركية مجبرة حيالها للتدخل لوقف عملية إعدام 200 عامل بناء كردي كان سينفذها السكان المحليون هناك.

ولكن كيف تدهورت العملية السياسية وبشكل كامل؟ إننا نشهد هذه الأيام حرباً كلامية واتهامات متبادلة بين كل من حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الديمقراطي. لقد وصف دميرطاش أمس كيف أن حزب الشعوب الديمقراطي قام بدور الوسيط بين الحكومة التركية وبين زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان. إن القضية الرئيسية كانت تتمحور حول رحيل مقاتلي حزب العمال الكردستاني من تركيا. لقد أكد حزب العدالة والتنمية بأن الأكراد راوغوا وتهربوا من التزاماتهم. يقول حزب الشعوب الديمقراطي بأن الحكومة التركية كانت قد وعدتهم بإقرار قانون خاص يكفل حمايتهم أثناء الانسحاب ولكنها لم تفي بوعدها لهم. كما أن هناك روايات متضاربة تتحدث عن الأخطاء التي ارتكبت عندما وصل الجانبين إلى اتفاق في نهاية عام 2014 أثناء المحادثات التي أجريت في قصر دولمه باهتشه في إسطنبول حيث بدت الأجواء وكأنها تسير نحو مرحلة جديدة من الأمل في ذلك الوقت. ربما كانت المشكلة الأساسية تكمن في أن الأكراد كانوا يصرون على أمور لا يمكن لأي حكومة تركية أن تقدمها لهم والتي تمثل في إطلاق سراح عبد الله أوجلان ومنهم حكم ذاتي في الإقليم وإنشاء مدارس اللغة الكردية.

ربما قد تكون الأوضاع أقل ضرراً لو أن الحكومة التركية لم ترفض أن تلعب بالورقة الأكبر لديها وهو أن تطلب من زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان بمناشدة أتباعه للقبول بالسلام. إن الوزير يالتشن اكدوغان وهو المسؤول عن المفاوضات التركية التي بدأت منذ شهر أغسطس لعام 2014 قد بدا وكأنه رجل متشدد لدرجة كبيرة. أما أوجلان الذي تم وضعه في الحبس الانفرادي في الأشهر الأخيرة فقد حرم من الاتصال مع حزب الشعوب الديمقراطي ومحاميه. وسواء كان ذلك العمل مقصوداً أو غير ذلك فإنه يعزز ويقوى وبشكل كبير يد مقاتلي حزب العمال الكردستاني المتعصبين والذين يرغبون بالعودة سريعاً إلى الصراع المسلح.

وبالنظر إلى ما يحدث هذه الأيام فإن دميرطاش مازال يقول بأنه وفي حال تحقق وقف إطلاق النار فإن هناك إمكانية لتجدد المحادثات، ولكن حزب العدالة والتنمية يقول بأنه سيقاتل حتى النهاية ضد الإرهاب (حيث أنه وبموجب القانون العسكري في تركيا فإن كلمات مثل "إرهاب" يتم استخدامها بدلاً من الأسماء التنظيمية)، ويقول الرئيس أوردوغان بأنه لا يوجد أحد بين الثمانية والسبعين مليون مواطن تركي يستطيع أن يتوقع أن يتم إعطائه حقوق أكثر.

وبالرغم من الدعم القوي الذي تتلقاه السلطات التركية من واشنطن وبروكسل وHalf الناتو إلا أنه يبدو أن السلطات التركية قد وضعت نفسها في مأزق وضع صعب حيال الصراع الكردي حيث يمكننا القول أن مصائب قوم عند قوم فوائد وهذه المرة المتطرفون هم المستفيدون الوحيدون من تجدد الصراع.

يبدو أنه من الصعب أن يتحدد لدينا رؤية حيال قدرة أي حكومة في أي مكان أن تجد حلّاً مرضي لصراع يحاول فيه 6 ملايين من مواطنها لعب دور الضحية حتى وإن كان باستطاعتها أن تحقق السيطرة العسكرية الكاملة وهو الأمر الذي مازال غير واضح حتى الآن.

